العرب، فان هؤلاء يتعرضون لكل أنواع الاهانة والاستغلال من اليهود، خاصة في اثناء انتقالهم من الضفة والقطاع الى اسرائيل والقيام باجتياز الحدود، او ما يطلق عليه «الخط الاخضر». وفي محاولة لوصف اوضاع العرب تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي، كتب روبرت زلنك، في العام ١٩٨٦، وهو اميركي عمل مراسلاً لمحطة تلفزيون A.B.C. في اسرائيل لمدة طويلة، ما يلي:

«ان العربي الذي يسكن في المناطق المحتلة يجد ان من المستحيل عليه تصدير منتجات غذائية الى اسواق تقوم اسرائيل بالتصدير اليها، او بيع بضائع في اسرائيل، او البدء بمشروع تجاري، او صناعي، من الممكن ان ينافس البضائع الاسرائيلية، او المشاركة في اجتماع سياسي، او الحصول على تصريح لانشاء مصرف، او حفر بئر ماء. اكثر من نصف اراضي الضفة الغربية وحوالى ثلث اراضي قطاع غزة تمّت مصادرتها من قبل السلطات الاسرائيلية. خمسون بالمئة من قوة العمل في قطاع غزة أُجبرت، بحكم ظروف الاحتلال، على القبول بأعمال يدوية داخل الخط الاخضر. ومن خلال الابتزاز والاستغلال، قامت اسرائيل ببناء علاقة تجارية مع المناطق المحتلة، سمحت لها بالحصول على فائض قارب نصف مليار دولار. ان الآثار السلبية واعباء الاوضاع الاقتصادية المتدهورة في اسرائيل وقعت على كاهل الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. في الواقع، اليوم، ومنذ العام ١٩٦٧... ان العدالة الاقتصادية والسياسية لم تدخل، بعد، الضفة الغربية وقطاع غزة»[٣٢].

ميرون بنبينستي، كان اكثر تحديداً في وصف معاملة الاسرائيليين واستغلالهم للعمال الفلسطينيين. اذ قال: «ان العمال الفلسطينيين، والذين يفترض قيام الهيئات الحكومية والاتحادات العمالية بحماية حقوقهم، بسبب كونهم عمالاً قانونيين، يتعرضون للتفرقة ويعانون من عدم الاهتمام الرسمي والعمالي بحاجاتهم وحقوقهم الاساسية. بوجه عام، ليس من حقهم الحصول على أجور شهرية، أو اجازات مرضية، او اجازات سنوية، او مكافآت عمل، او مكافآت نهاية خدمة، او أقدمية في العمل، او خدمات اجتماعية وتعليمية، الخ، كالتي يحصل عليها زملاؤهم من العمال اليهود. وبالاضافة الى ذلك، تمارس التفرقة ضدهم، بشكل رئيس في مجالات الضمانات الاجتماعية والتأمينات الصحية والتقاعد. اذ على الرغم من قيام الحكومة باقتطاع ٢٠ بالمئة من دخل العامل، حيث يتم تحويل قيمة الاقتطاع مباشرة الى الحكومة، كمساهمة في صندوق الضمانات الاجتماعية، فان العمال الفلسطينيين لا ينتفعون من خدمات ذلك الصندوق. ان المبالغ الكبيرة التي دأبت الحكومة على اقتطاعها من أجور العمال منذ العام ١٩٦٧ لا تصل الى مركز التأمين الوطني، بل يتم تحويلها مباشرة الى خزانة الدولة والاحتفاظ بها هناك حتى يتم البتّ في مستقبل المناطق المحتلة. في اثناء ذلك، أجبر الفلسطينيون على العيش دون تعاقد، ودون علاوات للاطفال، ودون تعويضات في حالة الاصابة في اثناء العمل وفقدان الوظيفة بسبب البطالة. ان الاموال التي اقتطعت من اجورهم، على مدى عقدين من الزمن، والتي وصلت الى مبالغ كبيرة، لا تستخدم، اليوم، لتأمين مستقبلهم؛ ولذا، لا بد من اعتبارها ضريبة احتلال وعملية استنزاف اضافية لامكانات الفلسطينيين المتواضعة جداً»[٣٣].

وبناء على تقديرات بنبينستي، تبلغ حصيلة ضريبة الاحتلال، منذ العام ١٩٦٧، وحتى العام ١٩٨٧ حوالى ٨٠٠ مليون دولار[٣٤]. الى جانب ذلك، تقوم السلطات الاسرائيلية بتحصيل ضرائب على النشاطات التجارية والمهنية بوجه عام، يستخدم دخلها لتمويل نفقات الادارة العسكرية في المناطق المحتلة. في العام ١٩٨٥، بلغت حصيلة تلك الضريبة ١٤٠ مليون دولار، أنفقت منها سلطات الاحتلال ١٣٠ مليوناً في العام ١٩٨٦[٣٥]. وكما أشرنا سابقاً، يبلغ نصيب الفرد من الانفاق الحكومي على الخدمات كافة في المناطق المحتلة حوالى مئة دولار للفرد في السنة، وذلك في مقابل ٣٠٠٠ دولار